



كورونا تعرب المسافرين

## شركات الطيران الأوروبية تخفض رحلاتها بنسبة 90 بالمئة

90 في المئة من العاملين بها، أي نحو 10 آلاف موظف، وتوقف معظم رحلاتها. ويتأثر فايروس كورونا الذي ظهر مؤخراً في الصين الذعر في قطاع السياحة الآسيوي الذي يزداد اعتماده على تنامي أعداد الزوار من الصين وأوروبا. وسبق وفرضت دول عديدة قيوداً على التأشيرات للمسافرين من ووهان بؤرة ظهور فايروس أول مرة، كما أوقفت أغلب شركات الطيران العالمية جميع رحلاتها المباشرة إلى الصين فيما امتدت الإجراءات إلى بلدان أوروبية بعد انتشار فايروس في إيطاليا وألمانيا وفرنسا.



وولي والنش

أثوق أن يظل الطلب ضعيفاً حتى فترة الصيف

وحذر مجلس السياحة والسفر العالمي، الجمعة، من أن انتشار فايروس كورونا الجديد في الصين يمكن أن يترك تأثيراً اقتصادياً طويلاً الأمد على السياحة العالمية في حال تم السماح بانتشار الذعر.

وفي خطوة غير معتادة منعت جزيرة سامال في جنوب الفلبين، الخميس، جميع السياح من جميع الدول التي ظهر فيها فايروس، من زيارة شاطئ مشهور.

ويذكر هذا الوباء بأزمة متلازمة الالتهايات التنفسية الحادة (سارس) التي شلت حركة السفر الإقليمية وضربت اقتصادات محلية في أواخر 2002.

الأوروبي يواجه مستقبلاً غير مستقر، ومن الواضح أن الدعم الحكومي المنسق سيكون مطلوباً لضمان نجاة القطاع وقدرته على الاستمرار في العمل عند انتهاء الأزمة.

وأفادت شركة ريان إير الإيرلندية للطيران منخفض التكلفة بأنها تتوقع توقيف معظم أسطولها عبر أوروبا خلال الأيام السبعة إلى العشرة المقبلة. وقالت إنها "تتوقع في شهري أبريل ومايو، خفض طاقاتها بنسبة تصل إلى 80 في المئة، ولا يمكن استبعاد التوقف الكامل للأسطول".

ومن ناحية أخرى قالت شركة كوندور الألمانية للطيران إنها ألغت عدداً من الرحلات الجوية إلى وجهات سياحية مفضلة لم يعد يُسمح للمواطنين الألمان بالسفر إليها.

وتتأثر الرحلات الجوية إلى الولايات المتحدة وجمهورية الدومينيكان وتركيا والمغرب بدرجات متفاوتة. وسوف تقوم كوندور بإرسال طائرات خالية إلى الوجهات المتأثرة في الأيام القليلة القادمة لإعادة من يقضون العطلات بالخارج.

ومن ناحيتها أعلنت الخطوط الجوية الفنلندية "فين إير" عن إلغاء ألفي رحلة اعتباراً من الأحد وحتى نهاية الشهر الجاري، ونكرت "أنها سوف تخفض طاقاتها بنسبة 90 في المئة اعتباراً من مطلع أبريل".

وقال توبي مانن، الرئيس التنفيذي، إن شركة الطيران تهدف إلى "الحفاظ على أهم الرحلات الجوية لفرنسا في هذه الحالة الاستثنائية أيضاً".

وأعلنت شركة الطيران الإسكندنافية "ساس"، الأحد، أنها سوف تسرح مؤقتاً

باريس - دفعت الإجراءات الاستثنائية لمواجهة تفشي فايروس كورونا إلى شلل الأوروبية، ودفعت شركات الطيران إلى إيقاف معظم رحلاتها.

وأعلنت عدة شركات طيران أوروبية كبيرة، الإثنين، أنها سوف تخفض رحلاتها بنسبة تصل إلى 90 في المئة وسط الانخفاض الحاد في الطلب على السفر جواً بسبب تفشي الوباء.

وأشارت المجموعة الفرنسية الهولندية "إير فرانس كي.إل.أم" إلى أن حركة السفر أصيبت بالشلل بسبب فرض بعض الدول قيوداً على حركة المسافرين من فرنسا وهولندا وعلى نطاق أوسع في معظم أنحاء أوروبا.

ورحبت إير فرانس كي.إل.أم بإعلان الحكومتين الفرنسية والهولندية عن وسائل دعم المجموعة.

وقالت شركة الخطوط الجوية الدولية "إنترناشونال إيرلاينز غروب" الشركة الأم للخطوط الجوية البريطانية، إنها سوف تخفض طاقاتها في شهري أبريل ومايو بنسبة 75 في المئة على الأقل.

وقال ويلي والش، الرئيس التنفيذي للشركة، إنه يتوقع أن "يظل الطلب ضعيفاً حتى فترة الصيف".

وأعلنت شركة "إيزي جيت" البريطانية للطيران منخفض التكلفة أنها قاصت "بإلغاءات أخرى مهمة"، وأشارت إلى أن تعليق الرحلات "سوف يستمر على أساس متجدد في المستقبل المنظور ويمكن أن يؤدي إلى توقف غالبية أسطول إيزي جيت".

وقال يوهان لوندغرين، الرئيس التنفيذي لإيزي جيت إن "الطيران

## البنوك المركزية توجه أسلحتها لتخفيف تداعيات كورونا

### سباق لخفض أسعار الفائدة وإغراق الأسواق بالسيولة

المعكس من 1.25 في المئة إلى 0.50 في المئة، بغرض الحفاظ على الاستقرار النقدي في ظل التطورات العالمية الأخيرة.

وفي خطوة مماثلة، قرر مصرف الإمارات المركزي خفض سعر الفائدة على شهادات الإيداع الصادرة من قبله ولفترة استحقاق أسبوع واحد بواقع 75 نقطة أساس، فيما أبقى على سعر الخصم دون تغيير.

وأوضح مصرف الإمارات أنه خفض أيضاً سعر تسهيلات الإقراض وتسهيلات المراجعة المغطاة بضمان بواقع 50 نقطة أساس، إلى 50 نقطة أساس فوق سعر إعادة الشراء (الريبو) لشهادات الإيداع.

وتعمل شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي للبنوك العاملة في الإمارات، أداة السياسة النقدية التي يتم من خلالها نقل آثار تغيير أسعار الفائدة إلى النظام المصرفي.

في نفس السياق، قرر بنك الكويت المركزي خفض سعر الخصم بواقع 1 في المئة من 2.5 في المئة إلى 1.5 في المئة ليصل إلى أدنى مستوى له في تاريخ البلاد.

ويعكس خفض المفاجئ والكبير لأسعار الفائدة خارج مواعيد اجتماعاته الدورية، حجم القلق من تأثير الوباء على الاقتصاد الأميركي والعالمي، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وانعكس قرار خفض أسعار الفائدة الأميركية على دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بسبب عمالتها المرتبطة بالدولار الأميركي.

كما خفض المصرف الكويتي سعر فائدة الريبو وأسعار جميع أدوات بنك الكويت المركزي للتدخل في السوق النقدي بنسبة 1 في المئة. وقرر مصرف قطر المركزي خفض أسعار الفائدة على الإيداع بمقدار 50 نقطة إلى 1 في المئة، وخفض معدل الإقراض بمقدار 100 نقطة أساس إلى 2.5 في المئة. كما خفض المركزي القطري أسعار عمليات الشراء (الريبو) بمقدار 50 نقطة أساس إلى 1 في المئة.

وأعلن مصرف البحرين المركزي عن خفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد بواقع 75 نقطة أساس، من 1.75 في المئة إلى 1 في المئة.

وذكر البنك في بيان أنه تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليرة الواحدة من 1.5 في المئة إلى 0.75 في المئة، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد إلى 1.45 في المئة من 2.20 في المئة.

كما خفض سعر الفائدة الذي يفرضه المركزي البحريني على مصارف قطاع التجزئة مقابل التسهيلات من 2.45 في المئة إلى 1.70 في المئة.

ويخشى محللون الاستنفيد معظم الشركات المتضررة من تداعيات انتشار فايروس، من إجراءات المصارف المركزية رغم اتساعها وأهميتها، بسبب شلل الطلب على الكثير من القطاعات وخاصة الخدمات.

تسبقت البنوك المركزية العالمية إلى استخدام جميع أسلحتها، التي تشمل خفض أسعار الفائدة وخطط التيسير النقدي لتخفيف وطأة تفشي فايروس كورونا على الشركات والأفراد، رغم تشكيك بعض المحللين في قدرتها على تخفيف أضرار شلل الاقتصاد العالمي.

لندن - أعلنت المصارف المركزية

في جميع أنحاء العالم حالة التعبئة القصوى سعياً لطمأنة الأسواق وحملها على تخطي صدمة الانتشار المتسارع لفايروس كورونا، الذي دفع مزيداً من الدول إلى إغلاق حدودها وفرض العزلة على شعوبها.

وخفض الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، الأحد، معدلات فوائده إلى الصفر، مشاركاً في تحرك عالمي منسّق للمصارف المركزية بهدف ضمان عدم نفاد السيولة في العالم، في وقت تتكشف عواقب اقتصادية مزعزعة للوباء.

وكانت المصارف المركزية الكبرى قد اتخذت إجراءات مماثلة بخفض أسعار الفائدة وخطط تيسير مالي واسعة، رغم تشكيك بعض المحللين في قدرتها على تخفيف أضرار شلل الاقتصاد العالمي.

وكان بنك إنجلترا (المركزي البريطاني) قد خفض أسعار الفائدة الرئيسية بنصف نقطة مئوية لتصل إلى ربع نقطة مئوية وأعلن عن إجراءات لتخفيف القيود المالية.

وثبت البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة لأنها عند الصفر أصلاً، رغم أن الأساط الاقتصادية كانت تنتظر تخفيضها إلى مستويات سلبية، لكن محللين يحذرون من أن الفوائد السلبية يمكن أن تؤدي إلى انكماش الاقتصاد. وأعدق البنك ضخ السيولة والتسهيلات المالية وشراء الأصول عبر برنامج واسع لتيسير المالي في منطقة اليورو لتخفيف أعباء انتشار الوباء على الشركات والأفراد.

وشملت إجراءات خفض أسعار الفائدة والتيسير النقدي جميع دول العالم تقريباً، بعد تحول فايروس إلى وباء عالمي، وترجع منظمة الصحة العالمية انتشاره في جميع أنحاء العالم.

وأعلنت المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن استعدادها لتقديم القروض لدعم الدول في مواجهة الوباء.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي، أمس، إن الإجراءات الطارئة التي اتخذها المجلس ستساعد الاقتصاد الأميركي في مواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا وتمكينه من التعافي، لكنه حذر من تراجع أداء الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام الحالي.

واستبعد باول أن يلجأ البنك المركزي الأميركي إلى خفض الفائدة إلى مستويات سلبية، قائلاً إن تأثيرها على الودائع غير مناسب للولايات المتحدة.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي، أمس، إن الإجراءات الطارئة التي اتخذها المجلس ستساعد الاقتصاد الأميركي في مواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا وتمكينه من التعافي، لكنه حذر من تراجع أداء الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام الحالي.

واستبعد باول أن يلجأ البنك المركزي الأميركي إلى خفض الفائدة إلى مستويات سلبية، قائلاً إن تأثيرها على الودائع غير مناسب للولايات المتحدة.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي، أمس، إن الإجراءات الطارئة التي اتخذها المجلس ستساعد الاقتصاد الأميركي في مواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا وتمكينه من التعافي، لكنه حذر من تراجع أداء الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام الحالي.

واستبعد باول أن يلجأ البنك المركزي الأميركي إلى خفض الفائدة إلى مستويات سلبية، قائلاً إن تأثيرها على الودائع غير مناسب للولايات المتحدة.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي، أمس، إن الإجراءات الطارئة التي اتخذها المجلس ستساعد الاقتصاد الأميركي في مواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا وتمكينه من التعافي، لكنه حذر من تراجع أداء الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام الحالي.

واستبعد باول أن يلجأ البنك المركزي الأميركي إلى خفض الفائدة إلى مستويات سلبية، قائلاً إن تأثيرها على الودائع غير مناسب للولايات المتحدة.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي، أمس، إن الإجراءات الطارئة التي اتخذها المجلس ستساعد الاقتصاد الأميركي في مواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا وتمكينه من التعافي، لكنه حذر من تراجع أداء الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام الحالي.

واستبعد باول أن يلجأ البنك المركزي الأميركي إلى خفض الفائدة إلى مستويات سلبية، قائلاً إن تأثيرها على الودائع غير مناسب للولايات المتحدة.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي، أمس، إن الإجراءات الطارئة التي اتخذها المجلس ستساعد الاقتصاد الأميركي في مواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا وتمكينه من التعافي، لكنه حذر من تراجع أداء الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام الحالي.

واستبعد باول أن يلجأ البنك المركزي الأميركي إلى خفض الفائدة إلى مستويات سلبية، قائلاً إن تأثيرها على الودائع غير مناسب للولايات المتحدة.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي، أمس، إن الإجراءات الطارئة التي اتخذها المجلس ستساعد الاقتصاد الأميركي في مواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا وتمكينه من التعافي، لكنه حذر من تراجع أداء الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام الحالي.

واستبعد باول أن يلجأ البنك المركزي الأميركي إلى خفض الفائدة إلى مستويات سلبية، قائلاً إن تأثيرها على الودائع غير مناسب للولايات المتحدة.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي، أمس، إن الإجراءات الطارئة التي اتخذها المجلس ستساعد الاقتصاد الأميركي في مواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا وتمكينه من التعافي، لكنه حذر من تراجع أداء الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام الحالي.

واستبعد باول أن يلجأ البنك المركزي الأميركي إلى خفض الفائدة إلى مستويات سلبية، قائلاً إن تأثيرها على الودائع غير مناسب للولايات المتحدة.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي، أمس، إن الإجراءات الطارئة التي اتخذها المجلس ستساعد الاقتصاد الأميركي في مواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا وتمكينه من التعافي، لكنه حذر من تراجع أداء الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام الحالي.

واستبعد باول أن يلجأ البنك المركزي الأميركي إلى خفض الفائدة إلى مستويات سلبية، قائلاً إن تأثيرها على الودائع غير مناسب للولايات المتحدة.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي، أمس، إن الإجراءات الطارئة التي اتخذها المجلس ستساعد الاقتصاد الأميركي في مواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا وتمكينه من التعافي، لكنه حذر من تراجع أداء الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام الحالي.

واستبعد باول أن يلجأ البنك المركزي الأميركي إلى خفض الفائدة إلى مستويات سلبية، قائلاً إن تأثيرها على الودائع غير مناسب للولايات المتحدة.

## صندوق النقد يرصد تريليون دولار لمكافحة كورونا

واجبر انتشار فايروس على نطاق عالمي نولا عديدة على إغلاق حدودها ووقف الرحلات الجوية وإلغاء فعاليات عدة، ومنع التجمعات بما فيها الصلوات الجماعية.

ونشر الصندوق على موقعه الإلكتروني أمس مجموعة من التوصيات، التي تخص الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدول لمواجهة تداعيات فايروس.

وقال إن "الإجراءات الحاسمة في وقتها المناسب، التي تتخذها السلطات الصحية والبنوك المركزية والسلطات المالية والتنظيمية والإشرافية، قد تساعد في احتواء تفشي فايروس، وتعوض الأثر الاقتصادي للوباء".

وأوضح أن السياسة المالية يجب أن تقدم لدعم المتضررين من الأشخاص والشركات، بما في ذلك في القطاعات غير الرسمية التي يصعب الوصول إليها.

وقال "لقد اتخذت خطوات هامة في الاتجاه الصحيح في الأيام الأخيرة، ولكن ما يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به".

الوقت الحالي على إقراض 400 مليون دولار للدول الفقيرة، مؤكدة على ضرورة زيادة هذا المبلغ إلى مليار دولار عبر التبرعات.

**الصندوق تلقى طلبات من عدة دول لتمويل برامجها لمواجهة الوباء مع تزايد الحاجة إلى برنامج مالي عالمي منسق ومتزامن**

وطالبت الحكومات بمواصلة جهودها للوصول إلى الأشخاص والشركات الأكثر تضرراً من الوباء، وتطبيق سياسات خفض الضرائب وتقديم إجازات مرضية مدفوعة الأجر.

وحثت حدود أمس أصاب فايروس كورونا أكثر من 173 ألفاً في 158 دولة وإقليماً، توفي منهم 6664 شخصاً، أغلبهم في الصين وإيطاليا وإيران وإسبانيا.

واشنطن - أعلن صندوق النقد الدولي الإثنين استعداده لتفعيل القدرة على منح تريليون دولار من الخزينة لإقراض ومساعدة الدول الأعضاء من أجل مكافحة انتشار فايروس كورونا المستجد.

ويتشكل هذا الإجراء خطوة ضمن سلسلة توصيات قدمها الصندوق لحكومات الدول من أجل التأقلم مع هذا الوباء الذي انتشر بشكل سريع في كامل أنحاء العالم.

وقالت المدير العام لصندوق النقد كريستالينا جورجيفا في تصريح صحافي إن "الصندوق تلقى طلبات من عدة دول لتمويل برامجها"، مشيرة إلى أنه مع انتشار الوباء تزداد الحاجة إلى حافظ مالي عالمي منسق ومتزامن.

ودعت جورجيفا البنوك المركزية، إلى دعم الطلب وتعزيز الثقة من خلال تسهيل الظروف المالية وضمان تدفق الائتمان إلى الاقتصاد الحقيقي.

وأشارت إلى أن الصندوق العالمي للدول الكوارث والتعافي من آثارها التابع للبنك الدولي، لديه القدرة في



محاولات شاقّة لتمهيد الأسواق